

ولكن ينبغي التنبيه، مع ذلك، إلى أن فعل [ذَهَب] نفسه بالنسبة لپيرس، والظرف المكاني [فوق]، و [مع ذلك]، وبالتالي الظرف الحالي [Invece]، بدلاً كلها لا تعدو كونها ماثولات. ومن الطبيعي أن يعتبر پيرس، وهو الواقعي بأخلص ما تكون الواقعية، أن هذه التعبيرات من شأنها أن تحيل إلى اختبارات ملموسة؛ إلى ذلك فإن كل نظرية دلالية إذ تسعى إلى إخراج مدلول تعابير «الإضافات الجمالية التركيبية المقيّدة»، فإنها تنحو إلى تحديد ثنائيات ضدية من مثل فوق - تحت، ذهب - جاء، على اعتبار أنها عناصر المضمون، وذلك بقدر ما تعكس اختبارنا الملموس فيما يخص علاقات الزمان والمكان، وتعمل على تشريعه. إلا أن فعل [ذهب] بالنسبة لپيرس هو كلمة، لا هوية أخرى لها سوى الإجماع الذي تناله من مختلف تجلياتها: وبالتالي فإن موضوعها هو وجود قانون.

ومن جهة أخرى، فإن الفكرة هي شيء، حتى وإن لم تتخذ لها نمط وجود إحدى الهذيات. (٣ - ٤٦٠). أما بالنسبة لجملة من مثل [هاملت كان مجنوناً]، فيقول پيرس أن موضوعها إن هو إلا عالم متخيّل (إذن، عالم ممكن). وأن هذا العالم تحدّده علامة، في حين أن تتابعاً كلامياً من مثل [إستعدّ، Ga-rde-à vous] قد يكون له موضوع مخصص، إما الفعل المنسوب إلى الجنود، أو «عالم الأشياء التي يرغب فيها الضابط، في هذه اللحظة». (٥ - ١٧٨). ولما كان پيرس قد خلط، في هذا المقطع، بين إجابة الجنود ومقاصد الضابط، فقد أبان عن وجود غموض ما في تحديده الموضوع: والواقع أن الحالة الأولى تمثّل على الأرجح، تأويلاً للعلامة، كما سوف نرى لاحقاً. غير أنه يتضح في الحالين، أن الموضوع ليس بالضرورة شيئاً أو حالة من عالم؛ إنما هو قاعدة، بل قانون، أو قانون متقدم (ويسعنا القول إنه: تعلية دلالية). ذلك هو نتاج الوصف العملائي لصنف من الاختبارات الممكنة.

والواقع أن پيرس كان يقصد في كلامه الإشارة إلى نموذجين من الموضوعات (٤ - ٥٣٦، في العام ١٩٠٦)، أوّل هذين النموذجين ويدعوه الموضوع الحيوي، وهو الذي يضطرّ إلى ربط العلامة بما يمثلها،